

أحمد سامح الخالدي

لماذا لا يستطيع الفلسطينيون الاعتراف بالدولة اليهودية؟*

ينطوي مطلب إسرائيل الحديث نسبياً الاعتراف بها كـ "دولة يهودية" أو "وطن للشعب اليهودي" على ملامسات مهمة بالنسبة إلى الفلسطينيين (أكانوا لاجئين، أم مواطنين في إسرائيل، أم مقيمين في الأراضي المحتلة) تتعلق بتاريخهم وهويتهم وحقوقهم ومستقبلهم. وما تستكشفه هذه المقالة هو الأسباب الأخلاقية والعملية التي تحول دون استجابتهم لهذا الطلب، أو حتى قبولهم أن يكون تعريف إسرائيل لذاتها شأننا إسرائيلياً حصرياً.

تزعمه إسرائيل، فإن هذا المطلب حديث العهد نسبياً، ذلك بأنه لم يُطرح في جولات المفاوضات السابقة، لا مع الفلسطينيين، ولا مع أي طرف عربي آخر قبل سنة ٢٠٠٨.

ولا يقتصر الأمر على تبني الحكومة الإسرائيلية الحالية لهذا الطلب، بل إن الحكومات الغربية والأوساط اليهودية المناصرة لإسرائيل في الشتات، تبنته عملياً، حتى إن الرئيس الأميركي براك أوباما، في خطاب سياسي مهم في ١٩ أيار/مايو ٢٠١١، بشأن السياسات الكبرى، صادق رسمياً على تعريف إسرائيل بأنها "دولة يهودية ووطن للشعب اليهودي"، وهذه أول مرة يقوم بها رئيس أميركي بذلك.

أما موقف السلطة الفلسطينية/منظمة التحرير الفلسطينية الرسمي فهو أن النحو الذي تعرّف به إسرائيل ذاتها ليس شأنًا فلسطينياً، وأن الفلسطينيين لا يستطيعون الموافقة على هذا الطلب لسببين أساسيين: الأول، هو أن تعريف إسرائيل لنفسها

أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، في كلمته أمام جلسة مشتركة للكونغرس الأميركي في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١١ ما يلي:

لقد حان الوقت كي يقف الرئيس عباس أمام شعبه ويقول: "سأقبل بدولة يهودية"، فهذه الكلمات كفيلة بأن تغيّر التاريخ، لأنها ستوضح للفلسطينيين أن هذا الصراع يجب أن ينتهي، وأنهم لا يقيمون دولة كي يواصلوا الصراع مع إسرائيل، وإنما كي يضعوا له حداً، وهي ستقنع شعب إسرائيل أيضاً بأن لديهم شريكاً حقيقياً من أجل السلام.

لقد غدا اعتراف الفلسطينيين بإسرائيل ووطناً للشعب اليهودي مطلباً إسرائيلياً مركزياً بات يُصوّر على أنه قرينٌ وجودي لحاجات إسرائيل الأمنية. وبخلاف ما

* ترجمة: ثائر ديب.

عليه. هذا هو أساس العقيدة الصهيونية، وما يبرر كلاً من العودة اليهودية إلى الأرض ونزع ملكية السكان العرب ومصادرتها.

ومن الواضح أن هذه الرواية ليست رواية العرب الفلسطينيين، ولا يمكن لها أن تكون كذلك، فالفلسطينيون لا يعترفون بأن الوجود التاريخي اليهودي في الأرض، والصلة اليهودية التاريخية بها، يعطيان اليهود مسبقاً حقاً فيها. فلسطين قامت بصفقتها وطننا في سياق ما يزيد على ١٥٠٠ عام من الوجود العربي الإسلامي المتواصل، وهذا الوطن لم يُنتزع منا إلا بالقوة والمكائد الاستعمارية. ولا يعني تبني الرواية الصهيونية سوى أن البيوت التي بناها أجدادنا، والأرض التي حرثوها لقرون، والمقدسات التي أقاموها وصلوا فيها، ليست لنا إطلاقاً في حقيقة الأمر، وأن دفاعنا عنها معيب أخلاقياً ومغلوط فيه: فليس لدينا أي حق في ذلك كله أصلاً.

وثمة بُعد آخر للطلب من الفلسطينيين الاعتراف بإسرائيل وطناً قومياً للشعب اليهودي، وهو أنه يضع عبء الصراع الأخلاقي على كاهل الفلسطينيين، ولا يكتفي، بالتالي، بتبرئة إسرائيل من الأوضاع الأخلاقية المريبة التي أحاطت بولادتها، بل يجعل الفلسطينيين هم الدخلاء والمعتدون تاريخياً. وفي الواقع، فإننا إذ نرفض قبول ادعاء الحق اليهودي في الأرض، فإننا نلام على ما حلّ بنا، ويقال لنا إننا لو قبلنا في سنوات الانتداب ما ادّعاه اليهود من حق، لكان حيل دون الصراع برمته، وكان علينا ببساطة أن "نعيد" الأرض إلى أصحابها "الأصليين" عندما بدأوا يفصحون عن اهتمامهم بها في مطلع القرن العشرين، بصفقتها وظنهم الفعلي، وليس الروحي فقط. ومن هذا المنظور، يكون سبب الصراع هو الرفض العربي وليس العدوان الصهيوني على أرض العرب وحقوقهم، الأمر الذي يفسر على وجه الدقة لماذا تريد هذه الحكومة الإسرائيلية وأنصارها الصهيونيون المتشددون انتزاع هذا الاعتراف من الفلسطينيين، فهو يحلّ إسرائيل من "خطيئتها"

بأنها دولة يهودية يجحف بالحقوق السياسية والمدنية للمواطنين العرب في إسرائيل، الذين يشكلون ٢٠٪ من السكان، ولأن الاعتراف بـ "يهودية" الدولة لا بد من أن يفضي إلى تكريس مكانتهم كمواطنين من الدرجة الثانية؛ الثاني، هو أن الاعتراف بإسرائيل وطناً للشعب اليهودي سيقوّض حقّ عودة اللاجئين الفلسطينيين، لأنه لن يعود ثمة أساس معنوي أو سياسي لعودتهم إلى دولة يعترف العالم كله بيهوديتها.

هل نجد تاريخنا؟

غير أن جواب منظمة التحرير الفلسطينية، على الرغم من سلامته، لا يبدو مكتملاً أو مقنعاً تماماً، إذ لا يمكن للفلسطينيين ألاّ يبالوا بالنحو الذي تعرّف به إسرائيل ذاتها، أو بالنحو الذي يبدي الآخرون استعداداً لأن يعترفوا بها. ففي سياق الصراع على الأرض المقدسة ومستقبلها، فإن تبني أحد الطرفين تعريفاً معيناً لا يؤثر في حقوق أولئك المقيمين بالأرض فحسب، بل في تاريخهم ذاته أيضاً، وفي هويتهم، وفي علاقتهم بتلك الأرض، وبالتالي في حقوقهم ومستقبلهم ومصيرهم. وهكذا، فإن لهذه القضية أبعاداً متعددة عميقة تستوجب مزيداً من الفحص والنقاش.

وأول هذه الأبعاد، وربما أهمها، أنه حين يتم الإقرار بإسرائيل كالوطن القومي للشعب اليهودي، فإن الأراضي التي تحتلها اليوم (بل أكثر منها ربما، لأنّه ما من حدود لهذا "الوطن" حتى الآن) تصبح ملكاً لهذا الشعب بصفقتها حقه. وحين تكون تلك الأراضي هي الوطن اليهودي حقاً، فإن وجود العرب فيها يغدو شاذاً أو طارئاً، ويغدو الفلسطينيون دخلاء ومتطفلين تاريخياً، ومجرد وجود عابر على التراب الوطني لشعب آخر.

وهذا الأمر ليس مسألة عرضية أو مبالغاً فيها، وإنما يمسّ لبّ الصراع ونشوئه، ويقع في صلب الادعاء الصهيوني أن فلسطين حق لهم: فلسطين لليهود، وحقهم في الأرض يسبق حق العرب ويتقدم

الأصلية" ويُفقد الرواية التي يرويها الفلسطينيون عن تاريخهم شرعيتها. وبالوصول بهذا التفكير إلى نهايته المنطقية، فإن الاعتراف يعطي إسرائيل الحق في أن تطالب بـ "معاقبة محقة" للفلسطينيين، إذ حين يكون هؤلاء سبب الصراع، فإنهم لا بد من أن يدفَعوا ثمن "خطاياهم": ويجب، إذًا، عدم تعويض اللاجئين الفلسطينيين على أملاكهم التي انتزعت منهم، ولا بد للشعب الفلسطيني جميعاً من أن يفقد كل حق في المساواة أو التكافؤ في أي تسوية سياسية يُفترض أنها تقوم على تنازلات إسرائيلية مؤلمة وسخية. ومن المؤكد أنه يجب ألا يتاح للدولة الفلسطينية المفترضة ما يتيح إسرائيل لنفسها، أكان ذلك حق الدفاع عن الذات، أم حق التحرر من الوجود العسكري أو المدني الإسرائيلي على أرضها (راجع المقطع اللافت في خطاب الرئيس أوباما الذي يرد فيه القول القاطع: "لكل دولة الحق في الدفاع عن نفسها"، والذي تتبعه مباشرة - ومن دون أي أثر للسخرية - مطالبة بأن تكون دولة فلسطين المفترضة "بلا جيش وسلاح"). ومن هذا المنظور، فإن الفلسطينيين لا بد من أن يخضعوا لمراقبة شبه دائمة بصفتهم أئمة في الماضي ومعتدين محتملين في المستقبل.

الاعتراف بـ "يهودية"

الدولة كما هي اليوم

ربما يقال إن هذا كله مرتبط بالماضي. فلماذا لا تعترف السلطة الفلسطينية/منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل وطناً يهودياً كما هي اليوم؟ بعبارة أخرى، لماذا لا يُنظر إلى مسألة الاعتراف ليس بصفقتها امتداداً لصراع تاريخي، وإنما بصفقتها مجرد اعتراف بوقائع اليوم، ووسيلة لحلّ الصراع؟ ثمة عدد من الإجابات عن هذا الطرح، فنحن ندرك أن هنالك أكثرية يهودية في إسرائيل اليوم، وأن طابع الدولة يعكس ذلك، لكننا لا نستطيع أن نتذكر للخيط الذي يربط الماضي بالحاضر

وبالمستقبل بالضرورة. فمفهوم "الوطن" لا يمكن أن يكون مجرد بناء يُبنى اليوم، من دون أن يكون له ملابساته بالنسبة إلى الغد.

علاوة على هذا، فإن للعرب في إسرائيل ما لبقية العرب الفلسطينيين من أصل وجذر واحد، وحقهم في العيش على أرضهم لا يقل عن حق المقيمين في الضفة الغربية أو غزة، ولا يقل عن حق الفلسطينيين في أي مكان في أن يطالبوا بحقهم في أرض فلسطين/إسرائيل بصفقتها إرثهم. وإذا ما قبل فلسطينيو "الخارج" (في الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، وفي الشتات) تعريف إسرائيل بأنها وطن للشعب اليهودي، فإنهم بذلك يقوّضون عملياً دعوى العرب في إسرائيل الانتماء إلى هذا الوطن ذاته، لأنه بهذا لا تعود أرض فلسطين/إسرائيل وطنهم، ولا يعود لحقهم في العيش هناك أي شرعية تاريخية أو أخلاقية: إذ لدى قبول تعريف إسرائيل لذاتها، فما هو الأساس الذي يبرر بقاء العرب في إسرائيل في وطن الآخرين، وأي حجج تبقى كي يطالبوا بحقوق سياسية ومدنية متساوية هناك؟

وإذا ما أبدينا لامبالتنا تجاه تعريف إسرائيل لذاتها على هذا النحو، فإننا بذلك ننكر قرابتنا مع فلسطيني "الداخل" ونعترف بأن هويتنا المشتركة أو مصيرنا المشترك ليس لهما شأن كبير بالنسبة إلينا. بعبارة أخرى، إن الرسالة إلى إسرائيل ستكون عندئذ على النحو التالي: "أفعلني بالمواطنين الفلسطينيين ما تشائين، لأن في قدرتك أن تعرّفني نفسك كما تريدون بصرف النظر عما ينطوي عليه ذلك." أمّا النتيجة فلا تقتصر على التمييز حيال حقوق العرب في إسرائيل السياسية والمدنية، بل تتعداه أيضاً إلى حلّ الروابط التي شكلت الهوية الفلسطينية المشتركة عبر خط حدود اعتباطي تماماً، رُسم على خريطة في سنة ١٩٤٩. وفي هذا السياق، ودفاعاً عن حقّ الأقلية العربية في إسرائيل، يمكن أيضاً لمنظمة التحرير الفلسطينية (والمجتمع الدولي) أن يطالبا، كشرط مسبق للسلام، بأن تعرّف إسرائيل ذاتها كدولة لجميع مواطنيها، وهو مطلب يتسق بلا شك مع التقليد الليبرالي الغربي الذي

التحرير الفلسطينية) بكل من واقع دولة إسرائيل و"حقها في السلام والأمن"، في الرسالة التي وجهها ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ إلى يتسحاق رابين، رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك. وقد تعزز هذا الاعتراف على نحو مضاعف بالتعدليين اللاحقين اللذين أُجريا على ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية، في السنتين ١٩٩٦ و١٩٩٩. ويمكن الطلب من الفلسطينيين (وإسرائيل) في أي معاهدة للسلام، أن يوافقوا أيضاً على الحدود المتفق عليها كحدود نهائية لا تُنتهك حرمتها، وأن يلتزموا حلّ المشكلات العالقة جميعاً بوسائل سلمية، وألاّ يسمحوا باستخدام أرضهم للقيام بأعمال عدائية ضد إسرائيل، وأن يحترموا الأماكن المقدسة لجميع الديانات، وأن يتعهدوا بأن تمثل التسوية الشاملة لجميع القضايا الأساسية نهاية حاسمة للصراع. غير أنه لا يمكن الطلب من الفلسطينيين أن يتخلوا عن ماضيهم، وينكروا هويتهم، ويتحملوا العبء الأخلاقي الذي يتحمله المعتدي، وينسوا ما يعتقدون أنه تاريخهم. بعبارة أخرى، فإن ما لا يمكن أن نتوقعه منهم، هو أن يغدو صهيونيين. ■

تدعي إسرائيل تمثيله أكثر مما يتسق مع مطالبتها بالحصريّة الإثنية - الدينية. إن لغة الأوطان "القومية" لغة إشكالية بعمق، وخصوصاً حين تشتمل على روايات متعارضة تماماً. والصيغة البديلة "إسرائيل دولة للشعب اليهودي" التي تُطرح بين الحين والآخر، تعود بنا إلى الطريق السياسي والأيدولوجي المسدود ذاته الذي تعود بنا إليه صيغة "إسرائيل وطن للشعب اليهودي"، لأنها تقوم على المنطق ذاته. أمّا الصيغة "دولتان لشعبين" فتستدعي السؤال: من هما هذان الشعبان: هل إسرائيل دولة لجميع سكانها، أم دولة يهودية فقط؟ ذلك بأن النحو الذي تعرّف به إسرائيل نفسها ترك أثراً عميقاً في الفلسطينيين وفي طبيعة أي تسوية محتملة. ودعوة الفلسطينيين إلى الاعتراف بالدولة الإسرائيلية كوطن قومي للشعب اليهودي تعني اتخاذ موقف حاسم ضد تاريخ الفلسطينيين، وروايتهم، وحقوقهم السياسية. وعلى المجتمع الدولي، في اتجاهه إلى قبول مطالب إسرائيل، أن يفهم هذا ويقرّ به، وعلى الإسرائيليين والجاليات اليهودية في أرجاء العالم أن يوطنوا السلام على غير هذا الأساس. لقد اعترف الفلسطينيون (تمثّلهم منظمة

يصدر قريباً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

نكريات مهاجرة

زمن يتكسر

ناجي سليم فرح